

الرباط في 13 صفر 1424 (16 أبريل 2003)
الموافق ل : 17 ربيع الأول 1424

المملكة المغربية
الوزير الأول
منشور رقم : 3/2003

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : التواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،
وبعد، فقد نص الظهير رقم 1.74.331 الصادر بتاريخ 11 من ربيع الآخر 1395
(23 أبريل 1975) بشأن حالة أعضاء الحكومة وتأليف دواوينهم كما تم تغييره أو تنميته على أن
المستشارين التقنيين الذين يضمهم ديوان السادة الوزراء يعين من بينهم مستشار في الشؤون
البرلمانية مما يبرز الأهمية القصوى التي يتعين إيلاؤها للعمل البرلماني، وللعلاقة بين السلطتين
التشريعية والتنفيذية، وكذا للتواصل مع السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين، في
نطاق الحوار المثمر والجاد الذي ينبغي أن يسم هذه العلاقة، سواء من خلال الالتزام بتتبع أشغال
مجلسي النواب والمستشارين ومختلف لجنهما الدائمة من جهة، أو الاستجابة لطلبات جلسات
العمل أو المقابلات التي يتقدمون بها إليكم لتدارس قضايا تتصل بعملهم البرلماني أو دوائهم
الانتخابية، وكذا من خلال الاهتمام بالمراسلات التي يوجهونها إليكم ودراستها والإجابة عنها من
جهة أخرى.

وتبعا لذلك، أهيب بكم إلى إيلاء هذا الموضوع ما هو جدير به من العناية، عن طريق تفعيل
دور المستشار التقني المعين لهذا الغرض بدواوينكم، ودعمه بمجهود الملحقين البرلمانيين الذين
يتتبعون معكم ولأجلكم أشغال كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، التزاما بمضامين
البرنامج الحكومي الذي أكد على إقامة علاقات مثالية مع الجهاز التشريعي باعتبارها المنهج
الناجع والمجدي في تحسين الأداء الحكومي وتطوير العمل البرلماني والممارسة الديمقراطية.

ومع خالص التحيات والسلام.

الوزير الأول
ادريس جطو

الرباط في 11 ربيع الأول 1426 الموافق ل : 20 أبريل 2005

المملكة المغربية
الوزير الأول
منشور رقم : 7/2005

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : التدبير المندمج لنفقات الدولة

سلام تام بوجود مولانا الإمام،
وبعد، ففي نطاق التوجهات الحكومية الرامية إلى ترشيد وتحسين التدبير العمومي، وخاصة عن طريق الاستعمال المحكم للتقنيات الحديثة للإعلام والمواصلات، شرعت وزارة المالية والخصوصية في الإرساء التدريجي لنظام التدبير المندمج لنفقات الدولة.
وتكمن الغاية الإجمالية لهذا النظام في تمكين كل متدخل في مسلسل تنفيذ النفقة من التوفر على أداة فعالة للتدبير تكون، بالإضافة إلى استجابتها لحاجاته، مندمجة بإحكام في أنظمة شركائه، ليتمكن كل واحد منهم من ممارسة صلاحياته في أفضل شروط الثقة والسرعة.
ومن بين الغايات التي يستهدفها إرساء نظام التدبير المندمج للنفقات، تحقيق ترشيد وتبسيط مسالك ومساطر تنفيذ النفقة العمومية؛ وتسريع مسلسل إعداد مشاريع قوانين التصفية؛ ووضع لوحات القيادة الضرورية للتحكم في تنفيذ قانون المالية (انظر المذكرة التلخيصية رفقته).
ولتحقيق ذلك، ومن أجل تنسيق تنفيذ هذا المشروع الوطني، أحدثت وزارة المالية والخصوصية لدى الخزينة العامة للمملكة، وحدة مشروع مخصصة لإنجاز نظام التدبير المندمج للنفقات وتعميمه على صعيد مصالح الأمرين بالصرف، غير أن نجاح مشروع كهذا يبقى رهينا بالتزام وتجند كل الأمرين والأمرين المساعدين بالصرف لأجله بالنظر إلى استراتيجيته في تحديث إدارتنا .
وتبعا لذلك، فإني أهيب بكم إلى إصدار التعليمات الملزمة إلى مصالحكم المعنية من أجل المشاركة الفاعلة في مسلسل تعميم المشروع على صعيد وزاراتكم.

ومع خالص التحيات والسلام.

الوزير الأول
ادريس جطو

مذكرة حول نظام التدبير المندمج لنفقات الدولة

الموضوع : أهداف نظام التدبير المندمج للنفقة ومبادئ تطبيقه

- إن الغاية من نظام التدبير المندمج للنفقات هي آلية التتبع المحاسبي لاعتمادات ميزانية القانون المالي من أجل تأمين استغلال محكم للمعطيات؛ والقيام بالمراقبات التنظيمية للنفقة، ونشر الوضعيات المحاسبية؛ وأخيراً، تيسير إعداد جانب النفقات من قانون التصفية.
- ومن بين الأهداف التي سيتمكن إرساء نظام التدبير المندمج للنفقة من بلوغها :
- الإسراع في معالجة الإجراءات المرتبطة بالنفقة في نطاق احترام التشريع الجاري به العمل؛
 - ترشيد وتبسيط مسالك ومساطر تنفيذ النفقات العمومية عن طريق مبدأ الإدخال الوحيد للمعلومة وتبليغها للشركاء المعنيين؛
 - المطابقة الآنية بين محاسبات مختلف المتدخلين في مسلسل تنفيذ النفقة؛
 - تسريع مسلسل إعداد مشاريع قوانين التصفية؛
 - التتبع الحازم لوتيرة تنفيذ قانون المالية بفضل وضع لوحات القيادة المدققة.
- أما المبادئ الرئيسية التي تتحكم في إرساء نظام التدبير المندمج للنفقات فتتمحور حول :
- مقارنة واقعية تترجم الحرص على تقديم أجوبة ملموسة للانتظارات الفعلية للمستعملين؛
 - أداة إعلامية بسيطة ودائمة ومتطورة ومتلائمة مع حاجات كل فاعل؛
 - امتلاك المستعملين لمختلف الأدوات الموضوعية رهن إشارتهم؛
 - وأخيراً، تطبيقه التدريجي باستعمال تعاضدي للموارد الموجودة لدى الشركاء أو تلك التي هي في طور العمل.
- وهكذا تعتزم وزارة المالية والخصوصية، على المدى القريب، إعطاء انطلاقة العمليات التالية :
- انجاز خريطة للبيئة الإعلامية الخاصة بتنفيذ النفقة العمومية؛
 - ربط أنظمة المعلومات المتعلقة بتنفيذ النفقة لدى مختلف الشركاء؛
 - منح كل الأمرين والأمرين المساعدين بالصرف الأدوات الإعلامية التي تستجيب لحاجاتهم العاجلة في مجال تدبير النفقة العمومية.
- كما تنوي الوزارة، في المدى المتوسط، تطبيق نظام لتدبير موحد بصفة كلية، عن طريق دمج كل المتدخلين في مسلسل تنفيذ ومراقبة النفقة.